



PROVISIONAL
A/38/PV. 73
2 December 1983
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والسبعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٢٨ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، الساعة ١٥ / ٠

الرئيس : السيد إيويكا
نمسا ()
نم : السيدة جونز
ليبيريا ()
(نائبة الرئيس)

المحتويات

قضية فلسطين

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين
(ج) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين
(د) تقرير الأمين العام

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الطقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64396/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٣٠البند ٣٣ من جدول الأعمالقضية فلسطين :

- (أ) تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف
(A/38/35)
- (ب) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/38/46)
- (ج) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين (A/CONF.114/42)
- (د) تقرير الأمين العام (A/38/458-S/16015)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة الى المتكلم الأول، أودّ الاعراب عن نيتي في قفل قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند غداً الثلاثاء في الساعة ١٢ ظهراً .
هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا ؟
تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : والآن أعطي الكلمة لصاحب السعادة السيد ماسابا ساري ممثل السنغال ، بصفته رئيساً لكل من اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، واللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

السيد ساري (السنغال) (رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تشكل أحداث الأسابيع الأخيرة مرة أخرى دليلاً ناطقاً عن المأساة التي لا يزال الشعب الشهيد في فلسطين يواجهها دون اختياره . وبيدكرنا الموقف الخاص المتفجر السائد اليوم في منطقة الشرق الأوسط مرة أخرى بالحاجة الملحة لمضاعفة الجهود في البحث عن حل لهذا النزاع المحزن .

(السيد ساري، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

واليوم ، وفي منعطف خطير من الصراع الذي يخوضه الشعب الشقيق في فلسطين ، أشرف بتقديم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الى الجمعية . لقد مضت اللجنة طوال السنة الماضية ، وحسب العادة ، في سلسلة من الأنشطة ترمي من ناحية ، الى النهوض بتطبيق توصيات الجمعية الخاصة بتنفيذ منح الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، وترمي من ناحية أخرى ، الى استرعاء انتباه العالم الى الظروف التي يعيش في ظلها الشعب الفلسطيني . بيد أن أنشطة اللجنة ، قد تركزت في عام ١٩٨٣ ، أكثر من السنوات الماضية ، على مسألة محددة وهي التحضير والتنظيم للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين . والواقع أن الجمعية العامة قررت في دورتها السادسة والثلاثين ، ووفقا لقرارها ٣٦ / ١٢٠ جيم الصادر في كانون الأول / ديسمبر ١٩٨١ أن تعقد تحت اشراف الأمم المتحدة مؤتمرا دوليا معنيا بقضية فلسطين في آخر عام ١٩٨٤ على الأكثر وأن يعقد هذا المؤتمر على أساس القرار (د / ط - ٢ / ٧) الذي اتخذته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية السابعة الطارئة . وفضت الجمعية العامة بالمناسبة نفسها ، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في أن تعمل باعتبارها لجنة تحضيرية للمؤتمر وأن تتخذ جميع التدابير من أجل تنظيم المؤتمر . وتجد الجمعية في الوثيقة (A/38/46) تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وقد تناول التقرير جميع أنشطة اللجنة في اطار التحضير للمؤتمر المذكور . وكان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد في الفترة من ٢٩ آب / أغسطس الى ٧ أيلول / سبتمبر آخر المبادرات الرامية لايجاد حل للنزاع في الشرق الأوسط على المستوى الدولي . وكذلك كان انعقاد المؤتمر هو المرة الأولى التي يلتقي فيها مثل ذلك المحفل الكبير للنظر في مشكلة فلسطين . فقد اشترك فيه ما لا يقل عن ١١٢ دولة بشكل كامل ، بينما اشتركت فيه ٢٠ دولة أخرى كمراقبين ، بالإضافة الى مائة منظمة غير حكومية تقريبا ، الى جانب العديد من الشخصيات البارزة التي دعيت خصيصا بهذه المناسبة ، وكذلك تسع وكالات متخصصة من وكالات الأمم المتحدة .

(السيد ساري، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

ولا بد أن نذكر، بالمناسبة، أن منظمات كثيرة من بين المنظمات غير الحكومية، وشخصيات بارزة جاءت من إسرائيل، وقد أثبت حضورهم وجود جماعة من الشخصيات المحبة للسلم والعدالة في إسرائيل نفسها، التي تشاطرنا وجهات نظرنا وآمالنا في إيجاد سلام دائم عادل في تلك المنطقة المضطربة من الشرق الأوسط. ويؤكد حضور حوالي ١٥ وزيرا ترأسوا وفود بلادهم المستوى الرفيع لتمثيل الدول المشتركة بوجه عام.

وقد أتاح هذا المؤتمر، وهو أول مؤتمر من نوعه، الفرصة لتبادل وجهات النظر على نطاق واسع خارج المنبر الرسمي للجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف التوصل إلى توافق آراء بشأن الطرق والوسائل الأكثر مناسبة لحل مشكلة فلسطين، على أن تراعى جميع العوامل ذات الصلة التي يميز بها الموقف في صورته الحالية. ولقد كان هذا التوافق موجودا بالفعل بالنسبة للمبادئ العامة التي لا بد وأن تحكم أي سعي لإيجاد حل للمشكلة. وكان الأمر يتعلق بتوسيع قاعدة توافق الآراء، والوصول إلى اتفاق من ناحية أخرى على منهج يسمح بالاستمرار في الحوار بين الأطراف المعنية. وأخيرا، كان على المؤتمر أن يحدد الإجراءات الانتقالية الملموسة التي تؤدي إلى تخفيف العبء الاقتصادي والاجتماعي الذي يفرضه الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني.

وفي نهاية أيام عشرة من المناقشات الصريحة المستفيضة، انتهى المؤتمر إلى اعتماد اعلان، وبرنامج للعمل بتوافق الآراء. ومن المناسب هنا أن نشيد بصفة خاصة بالأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كويار والسيدة لوسيل مير الأمينة العامة للمؤتمر، اللذين لم يدخرأ جهدا خلال الشهور الطويلة والصعبة التي سبقت المؤتمر، وخلال أعمال المؤتمر أيضا لضمان النجاح له.

ويعدد اعلان جنيف بشأن فلسطين، قبل كل شيء، الخطوط الإرشادية التي ينبغي أن تحكم كل عمل دولي يركز على حل مشكلة فلسطين. وتشمل هذه المبادئ أساسا، ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في العودة إلى وطنه، وحقه في تقرير المصير، وحقه في انشاء دولته المستقلة على أرض فلسطين؛ وتشمل ثانيا، عدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة، ويترتب على ذلك الحاجة إلى ضمان

(السيد ساري، رئيس اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧ ، ومن بينها القدس ؛
وتشمل ثالثا ، ضرورة مقاومة ورفض السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة التي
لا تتفق مع القانون الدولي ، وخاصة سياسة اقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة ؛ وتشمل
رابعا ، حق منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثل الشعب الفلسطيني ، في الاشتراك مع
الأطراف الأخرى على قدم المساواة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة
بالشرق الأوسط ؛ وأخيرا ، حق جميع دول المنطقة في الوجود داخل حدود دولية
معترف بها ، وضمان العدالة والأمن للجميع .

(السيد ساري ، رئيس اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

وأود أن أذكر أن اعتماد هذا المبدأ الأخير بتوافق الآراء بعد مفاوضات طويلة وحساسة ، يدل على العقلية المتفتحة وعلى الرغبة في الحوار من جانب الوفود لاقتناعها بأنه ينبغي ، من الآن فصاعداً ، أن نتجاوز الشعارات وأن نعمل بتصميم من أجل مستقبل سلام ووثام لكل شعوب المنطقة .

وينبغي إعطاء الفعالية لهذه المبادئ التوجيهية ، رأى المؤتمر أنه من الضروري أن يعقد مؤتمر دولي للسلم في الشرق الأوسط على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها ذات الصلة بهدف إيجاد حل شامل وعادل ودائم للنزاع العربي الإسرائيلي الذي يعتبر انشاء دولة فلسطينية مستقلة في فلسطين أحد عناصره الأساسية . وينبغي أن يعقد مؤتمر السلم تحت باشراف منظمة الأمم المتحدة باشتراك كل أطراف النزاع على قدم المساواة بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والدول المعنية الأخرى . وفي هذا الصدد ، يضطلع مجلس الأمن بالمسؤولية الأولى لاجراء التدابير المؤسسية المناسبة على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة لضمان وتنفيذ الاتفاقات التي ينتهي اليها مؤتمر السلم الدولي . هذه هي أهم توصيات المؤتمر ، ومن المؤكد أن عقد مؤتمر السلم سوف يشكل خطوة حاسمة تجاه التسوية الشاملة لقضية فلسطين .

ان برنامج عمل جنيف لعمال الحقوق الفلسطينية يخص كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالدرجة الأولى . انه يطلب اليها أن تكف جهودها بغية انشاء دولة فلسطينية مستقلة في اطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع في الشرق الأوسط . ويطلب الي هذه الدول أيضا أن تعارض وترفض السياسات التوسعية التي تنتهجها اسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وانطلاقا من هذا ، أن تمتنع هذه الدول عن تزويد اسرائيل بأية مساعدة عسكرية واقتصادية أو سياسية تؤدي الى تشجيعها في ممارستها لتلك السياسة . وبالمثل ، وجه برنامج العمل ندا الى الدول بالألا تشجيع الهجرة الى الأراضي العربية المحتلة الى أن تضع اسرائيل حدا لسياستها غير القانونية المتمثلة في انشاء

(السيد ساري ، رئيس اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

المستوطنات في تلك الأراضي . ويناشد البرنامج تلك الدول أيضا تقديم تبرعات خاصة أو زيادة اسهامها الخاص في اعتمادات الأمم المتحدة التي توجه لمساعدة الشعب الفلسطيني .

وفي النهاية ، يطلب البرنامج من الدول أن تشجع انشاء اللجان الوطنية لتدعيم الشعب الفلسطيني ، وعلى الدول التي لم تفعل هذا حتى الآن أن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها ممثل الشعب الفلسطيني وأن تقيم العلاقات المناسبة معها .
وبعد ذلك يتجه البرنامج الى مجلس الأمن ويدعوه الى اتخاذ اجراءات عاجلة لانها السياسات التي تمارسها اسرائيل في الأراضي المحتلة . ويطلب أيضا الى المجلس أن يقدم التسهيلات لتنظيم مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط وأن يقوم باتخاذ التدابير المؤسسية اللازمة حتى يضمن وينفذ الاتفاقات التي ينتهي اليها هذا المؤتمر ، وينبغي أن تشمل هذه التدابير على الآتي : ضمان انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ على أساس جدول زمني محدد ، ووضع تلك الأراضي في الفترة الانتقالية القصيرة تحت اشراف الأمم المتحدة حتى يتم انتخاب جمعية تأسيسية باجراء انتخابات يشترك فيها كل الفلسطينيين ، وتقدم الأمم المتحدة قوات مؤقتة لحفظ السلم اذا دعت الضرورة الى ذلك .

وفيما يتعلق بمسألة المساعدة المقدمة الى الشعب الفلسطيني ، يطلب البرنامج الى الأمين العام أن يعقد اجتماعا للوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى المرتبطة بالأمم المتحدة بغية تحديد أكثر الآليات المشتركة بين الوكالات فعالية لتنسيق وتكثيف مساعدة الأمم المتحدة الى ذلك الشعب .

وأخيرا ، وجه البرنامج نداء الى المنظمات الحكومية الدولية حيث طلب اليها أن تزيد من توعية المجتمع الدولي بحالة الشعب الفلسطيني .

ولعشرة أيام ، التقى في جنيف ممثلون ومندوبون مفوضون من جميع بقاع العالم ، وباهتمام مشكور لتحقيق الفعالية والواقعية والكرم الانساني ، كرسوا أفكارهم وجهودهم

(السيد ساري ، رئيس اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

لدراسة قضية فلسطين الهامة . لقد اتفقوا على انه من الضروري ومن الملح ألا نتبع طريق القانون والعدالة فحسب ، وانما أيضا طريق الحقيقة والتعقل أيضا حتى نعيد الى الشعب الفلسطيني كرامته ونعترف بحقوقه دون المساس بكرامة أو حقوق الشعوب أو الدول الأخرى في المنطقة .

ويتعين الآن على الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة بالاشتراك مع مجلس الأمن - وهما المسؤولان عن ضمان السلم في العالم وعن الحفاظ على أمن الشعوب - أن تلتزم بتنفيذ النتائج ذات الصلة التي خلص اليها مؤتمر جنيف بالرغم من العقبات التي تعترض سبيلها .

ان اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي لا تزال عضويتها مفتوحة أمام كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، تضع نفسها تحت تصرف الجمعية من أجل احراز التقدم على هذا الطريق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : والآن ، أعطي الكلمة للسيد فكتور غاوتشي ممثل مالطة ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ومقرر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ليقيم تقريرى هاتين اللجنتين (A/38/35 ، A/38/46) وكذلك تقرير المؤتمر الدولي ذاته (A/CONF.114/42) .

السيد غاوتشي (مالطة) ، مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لى أن أقدم رسما التقارير الثلاثة كمقرر للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

التقرير الأول الوارد في الوثيقة A/38/35 يتضمن السرد التقليدى للأنشطة التي قامت بها اللجنة خلال العام قيد النظر . والأحداث التي وقعت خلال هذا العام جعلت منه عام حزن وأسى مرير بالنسبة للجنة . ولكن يقابل ذلك أنه كان عام أمل . ويرجع ذلك

(السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

بصفة أساسية الى الانتشار الواسع لعمل اللجنة بين الرأي العام في كل القارات ، والتي
التأييد الكبير لتوصيات اللجنة . اننا نعتقد أن تلك التوصيات هي الأساس العملي لأنها
تدخل الرضا على الشعب الفلسطيني في سعيه من أجل اقامة دولة مستقلة في اطار تسوية
سلمية أرحب للنزاع العربي الاسرائيلي .

والتقرير الثاني الوارد في الوثيقة A/38/46 يقدم بيانا موجزا عن الأنشطة التنظيمية
للجنة في عملها باعتبارها لجنة تحضيرية للاعداد للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين
الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس وأيلول /سبتمبر من هذا العام ، كما يقدم أيضا بيانا
بالاجتماعات الاقليمية التي سبقت المؤتمر والتي عقدت في جمهورية تنزانيا المتحدة ونيكاراغوا
والامارات العربية المتحدة وماليزيا وسويسرا .

(السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف)

ويعتبر التقرير الثالث تقريراً كاملاً عن المؤتمر نفسه ، الذي عقد في ظروف صعبة ولكنه مع ذلك انتهى نهاية موفقة . ولقد كان من بين الملامح البارزة لهذا المؤتمر حقيقة أن اجمالي عدد الشخصيات المرموقة والمنظمات غير الحكومية التي شاركت فيه سجل رقماً قياسياً سوف يترجم كذلك الى برنامج عمل . وقد أعد عدد كبير من الدراسات التحليلية في الوقت المناسب للمؤتمر .

لقد حان الوقت الآن للجمعية العامة أن تدعم ثمرة كل ذلك المجهود الذي بلغ ذروته هذا العام . ومن ثم أود في المقام الأول مرة أخرى أن أسجل تقدير اللجنة للقيادة الديناميكية لرئيسها السفير ساري ممثل السنغال . كما أن اللجنة تعرب أيضاً عن تقديرها البالغ للخدمات المتفانية للسيدة لوسيل ميرالامين العام للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وكذلك لقسم الحقوق الفلسطينية برئاسة السيد يوجا سندرام . إن خدمات الأمانة العامة كانت دائماً مخلصه وملتزمة مع احتياجات اللجنة .

وأعتقد أن التقارير غنية عن البيان وقد تحدث رئيس اللجنة عن الملامح الهامة وعمت التقارير في وقت مناسب للمناقشة التي نؤشك على الشروع فيها .

ومن الواضح للجميع أن هذا العام كان بصفة خاصة عاماً نشطاً للجنة بل مضمياً إذا ما استخدمنا وصفاً أكثر دقة . ولا أعترم التركيز على الأنشطة الهامة العديدة التي قامت بها اللجنة لأنها مغطاه تماماً في التقارير . وأعتقد أننا جميعاً نستطيع أن نشعر بالارتياح لحقيقة أنه ترتب على ذلك وجود ادراك عميق في القارات الأربع للحاجة الى معالجة الموقف الراهن غير المقبول للشعب الفلسطيني ، كما ترتبت نتيجة طبيعية أخرى هي التصميم على العمل من أجل أحداث تغيير ايجابي في المواقف الوطنية . وما هو أكثر أهمية من ذلك أن جميع الحاضرين قد وافقوا على أن التوصيات الأصلية للجنة التي قدمت للجمعية العامة لأول مرة في ١٩٧٦ هي توصيات عادلة وتستند الى أسس قانونية وسلمية ، ومن ثم يتوقع أن تدوم في حالة تنفيذها .

- ١٢ - (السيد غاوتشي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف)

وأعتقد كذلك أن هناك رغبة قلبية لأن نترك جانباً الماضي المؤلم ، فالحديث عن الماضي لا يقدم الحل ، بالطبع لا يمكن نسيان الماضي ، ولكن المستقبل هو ما ينبغي أن نتطلع إليه .

لقد بحث المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي عقد بجنيف كل الجوانب المتعددة لقضية فلسطين بحثاً عميقاً . وكانت نتيجته النهائية رسالة أمل ، وكانت قراراته نتيجة مفاوضات مطولة ولكنها اعتمدت عن طريق الموافقة العامة دون تصويت . ومن ثم نشعر بالفخر أن نقدمها للجمعية لنظرها بالشكل الملائم ، ونأمل أن يصدق على إعلان جنيف بالاجماع لأنه يحدد جميع العناصر اللازمة من أجل حل عادل وسلمي لمحنة الشعب الفلسطيني . ويستهدف برنامج العمل اعطاء أثر عظيم لتلك المبادئ ويستحق كذلك العمل المحدد الطموس .

وبروح الايمان والأمل في هذه المنظمة ومن أجل تكريس جهود جميع البلدان من أجل سلم تفاوضي ، سأمضي بصمت ، وأسدل ستاراً على أكثر الأحداث المحزنة التي وقعت خلال العام قيد النظر . وعلى أية حال فإن التفاصيل المؤسفة المحزنة سجلت في التقرير وسأقتصر في بياني على الاقتباس من مقال معنون " حب القوة " بقلم " انتوني لويس " بصحيفة " نيويورك تايمز " في عددها الصادر بتاريخ ٧ تشرين الثاني / نوفمبر حيث يقول ما يلي :

" ان الغرض من العملية لم يقتصر فقط على اخراج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من مناطق الحدود كما اعتقد مجلس الوزراء الاسرائيلي . لقد كانت هناك أهداف سياسية كبرى : هي سحق الوطنية الفلسطينية ومن ثم ازالة العقبات الأخيرة على طريق ابتلاع اسرائيل للضفة الغربية واقامة لبنان موحدة صديقة لاسرائيل .

" وكانت النتيجة كارثة . . .

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه

غير القابلة للتصرف)

" ولم يذهب الدرس هباءً بالنسبة لاسرائيل ، فان الحالة النفسية السياسية للبلد اتجهت نحو وجهة نظر أكثر واقعية بشأن حدود استخدام القوة العسكرية . وفي مقال افتتاحي لصحيفة " جروسليم بوست " بعد عام ما أسمته " بالحرب غير الشرعية في لبنان " تساءلت " من اليوم بالاضافة الى آريل شارون ورفائيل اتيان لديه القدرة للتبخر على السرح العام مدافعا عن حرب كانت ستجلب ، طبعا للكلمات رئيس الوزراء بيغين أربعين عاما من السلام " .

اني لا أتعرض للماضي بصورة متعمدة وذلك لكي أعطي المثل للمشاركين الآخرين في المناقشة الذين أثق في أنهم قد يتبعوه ، لأن ما هو ضروري الآن وطبعا لنص التوصية الرابعة للجنة هذا العام هو الاتي :

" بأن تتخذ جميع الدول ، ولا سيما دول المنطقة نفسها ، تدابير حاسمة من خلال مجلس الأمن ، لكي يتسنى عكس اتجاه الزخم المدمر الراهن ، وانهاء الصراع وبدء العمل بثبات سعيا الى تحقيق سلم دائم وشامل " . (A/38/35 ، الفقرة ٩٧) .

وكخطوة عطية في هذا الاتجاه ، توصي اللجنة كذلك بعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الأوسط وكلما كان ذلك قريبا كان أفضل ، بحيث يمكن الشروع في النهاية نحو جهد سلمي شامل في منطقة تعرضت للعذاب وما زالت معرضة للعذاب نتيجة الصراع والخوف وعدم الاطمئنان وتعاني من عبء لا يحتمل هو عبء الانفاق العسكري .

اني على ثقة من أن هذه التوصية ، وهي أكثر توصيات اللجنة أهمية ، ستحصل أيضا على تأييد تلك البلدان التي سيكون من الضروري توافر تعاونها الفعال من أجل دفع امكانيات النجاح .

لذا فاني أكرر ما قلته في العام الماضي ، لقد فات الوقت ولكن من الممكن اللحاق به من حيث البدء في بناء أسس السلام ، ليس استنادا الى قوة السلاح بل بالأحرى استنادا

١٤ - ١٥ (السيد غوتشي ، مقرر اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه
غير القابلة للتصرف)

على منطق العقل . وسيكون المتحاربون - جميع المتحاربين - هم المستفيدون أساساً ، ولكن
سيستفخس العالم بأجمعه بمزيد من الحرية انثذ ، وسنكون قد أعطينا الأمم المتحدة منظمتنا
الوحيدة دفعة هائلة .

ودعونا نذكر مرة أخرى بأن السلام هو أساس وجود الأمم المتحدة ، وأن المنظمة
نفسها هي مركز تنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو ادرك الغايات المشتركة . ولا تكاد
توجد قضية عامة أكثر من الحصول الفعلي للشعب الفلسطيني على مكانه الذي يستحقه بين
أسرة الأمم .

ولذلك تناشد اللجنة جميع الدول أن تستجيب بصورة فعالة لهذا النداء الذي
جاء في وقته . وقد رأينا الضرر الخطير الذي يتهدد السلم نتيجة عدم اكتراث من يفضلون
اغفال أو الشك في صدق " غصن الزيتون " الذي قدم الى هذه الجمعية في عام ١٩٧٤ .
دعونا نحاول مرة أخرى أن نشجع وأن نبادر بجهد دبلوماسي مطرد لنحل محل حب القوة
روح الأمل والمصالحة والتفاوض وأخيرا السلام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو مراقب منظمة
التحرير الفلسطينية ، وأعطيه الكلمة وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٢٣٧ (د - ٢٩) المؤرخ
في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ .

السيد القدومي (منظمة التحرير الفلسطينية) : سيدى الرئيس، يسرني وأنا أتحدث للمرة الأولى أمام الجمعية العامة ، في دورتها الحالية ، أن أتقدم اليكم بالتهنئة القلبية على انتخابكم رئيسا لها . وانني لواثق أنه بما عرف عنكم من خبرة ودراية ، ستتمكنون من انجاز مهمتكم التي أوكلتها لكم الجمعية العامة بكفاءة واقتدار .

كما يسرني أيضا أن أعبر عن تقديرنا العميق للجهود الخيرة التي بذلها وببذلها الأمين العام للأمم المتحدة السيد " خافيير بيريز دي كويبار " في خدمة قضايا الشعوب والسلم والأمن الدوليين ، بما يتفق مع ميثاق ومبادئ الأمم المتحدة . وكذلك أود أن أتوجه بالتهنئة لسان كريستوفر ونيفيس بمناسبة حصولها على استقلالها وانضمامها الى الأسرة الدولية ، ومنظمة الأمم المتحدة ، راجيا لها كل التقدم والازدهار .

تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث " قضية فلسطين " مجددا ضمن دورتها العادية الحالية ، الثامنة والثلاثين ، كما فعلت دائما منذ عام ١٩٤٧ . ويأتي هذا البحث اليوم ، اثر انعقاد المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذى عقد في مدينة " جنيف " في الفترة ما بين ٢٩ آب / اغسطس و٧ أيلول / سبتمبر من العام الحالي .

وكما هو معروف لديكم ، فقد عقد هذا المؤتمر الهام بناء على قرار من الجمعية العامة نفسها ، في العاشر من كانون الأول / ديسمبر من عام ١٩٨١ م . وقد كان مقدرا لهذا المؤتمر أن يعقد في العام القادم ، إلا أن الأحداث التي مرت على المنطقة ، وتزايد القلق لدى المجتمع الدولي من مخاطر السياسة التوسعية العدوانية الاسرائيلية ، في محاولاتها لابتادة الشعب الفلسطيني ، وطمس شخصيته الوطنية وحقوقه الثابتة ، جعلت من الضرورى تقديم موعد انعقاده ، في محاولة أخرى لردع

العدوان الاسرائيلي المستمر ، ووضع الأسس الكفيلة بايجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين والصراع في منطقة الشرق الأوسط ، انطلاقا من ميثاق ومبادئ وقرارات الأمم المتحدة .

وكما تعلمون أيضا ، فقد تعرض هذا المؤتمر الدولي ، للأسف الشديد ، ومنذ البداية ، لمحاولات عديدة استهدفت تعطيله ومنع انعقاده ، كما أن بعض الدول الغربية ، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية ، قاطعت أعماله ، متكرة بذلك لدورها كدولة دائمة العضوية في مجلس الأمن ، و متحدية الاجماع الدولي الشامل وقرارات الجمعية العامة نفسها .

ورغم كل ذلك ، فقد جاءت المشاركة الدولية الواسعة في المؤتمر من قبل الدول والمنظمات غير الحكومية والشخصيات العالمية البارزة ، لتقدم برهانا " جديدا " على مدى التأييد العالمي للشعب الفلسطيني المناضل من أجل حقوقه الثابتة ، وعلى المكانة الدولية المرموقة التي تحتلها منظمة التحرير الفلسطينية ، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لهذا الشعب ، والتي رغم انشغالها المتواصل على مدى السنوات الماضية ، في التصدي للعدوان الاسرائيلي المسلح والمستمر على شعبنا ومخيماطنا ، والتي وصلت ذروتها في العدوان على لبنان وحصار مدينة بيروت البتلة في الصيف الماضي ، إلا أنها ما انفكت تشارك في جميع المحافل الدولية ، وتساهم بفعالية و ايجابية في كل جهد دولي صادق يستهدف ايجاد الحل العادل لقضية فلسطين . وليس انتماءنا للأمم المتحدة ومشاركتنا الايجابية والمستمرة في جميع أعمال المنظمات الدولية المتخصصة ، إلا تأكيدا على التزامنا بالشرعية الدولية ، وبالأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين ، كأساس لحل عادل يضمن الحقوق الثابتة لشعبنا ، ويكفل اقامة سلم دائم وعادل في منطقة الشرق الأوسط ، الذي تشكل " قضية فلسطين " جوهر الصراع فيه .

لقد كان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، الذي صدر عنه ما أصبح يعرف " باعلان جنيف " ، وكذلك " برنامج العمل " الموافق له حدثا دوليا بارزا ، شاركت فيه ١١٩ دولة مشاركة كاملة ، و ٢٠ دولة أخرى بصفة مراقب . كما شاركت فيه ١٠١ منظمة غير حكومية ، و ١٦ شخصية بارزة و ٤٠ من وكالات وأجهزة الأمم المتحدة ، واتسمت مناقشاته ونتائجه بالتوازن والموضوعية .

اننا نعتقد أن " اعلان جنيف " وبرنامج العمل الصادرين عن المؤتمر هما دليل واضح يعكس اجماعا دوليا قل نظيره ، حول قضية من القضايا هي قضية فلسطين ، ووسائل حلها على أسس ثابتة ، مستلهمة من ميثاق وقرارات الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان ومبادئ القانون الدولي .

لقد عكس هذا الاعلان ادراك المجتمع الدولي لأهمية عامل الزمن في حل " قضية فلسطين " ، والتي ما زالت معروضة أمامكم منذ عام ١٩٤٧ بدون انقطاع ، مؤكدا على اقتناعه بأن الحلول الجزئية والمؤقتة لا تكفي ، كما أنها لم ولن تجلب السلام الى المنطقة ، بل على العكس ، مزيدا من الحرب ومن الدمار .

وقد أكد هذا الاعلان بما لا يدع مجالا للشك أن السبب الرئيسي للنزاع في منطقة الشرق الأوسط هو انكار اسرائيل ومن يؤيدون سياساتها التوسعية ، لحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وغير القابلة للتصرف ، كما حدد الاعلان ، بشكل واضح وصريح ، كما فعلت الجمعية العامة نفسها في قرارات سابقة ، ما هية هذه الحقوق على الوجه التالي :

أولا - حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير واقامة دولته المستقلة الخاصة به في فلسطين .

ثانيا - حق منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، في الاشتراك ، على قدم المساواة ، مع الأطراف الأخرى ، في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بقضية فلسطين والشرق الأوسط .

- ثالثا - ضرورة انهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية ، وفقا لمبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة ، وبالتالي ضرورة تأمين الانسحاب الاسرائيلي الكامل وغير المشروط ، من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس .
- رابعا - ضرورة رفض ومعارضة كل السياسات والممارسات الاسرائيلية في الأراضي المحتلة ، بما فيها القدس ، وخاصة اقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي والممتلكات وفرض التشريعات المنافية للقانون الدولي ، ولقرارات الأمم المتحدة ، واعتبارها لاغية وباطلة .
- خامسا - ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بضمان تنفيذ هذه المبادئ ، وأن يضع ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة ، بما فيها الدول الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، كما أكدت ذلك أيضا قرارات قمة " فاس " العربية . وقد استجاب مؤتمر جنيف لاقتراح منظمة التحرير الفلسطينية ، بضرورة عقد مؤتمر سلام دولي على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها المتعلقة بقضية فلسطين ، بهدف ايجاد حل شامل ، عادل ودائم للنزاع في منطقة الشرق الأوسط ، يكون من عناصره الاساسية انشاء دولة فلسطينية مستقلة ، على أن يعقد هذا المؤتمر في اطار الأمم المتحدة ، وأن تشترك فيه جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، وكذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، وغيرها من الدول المعنية .

ان هذا الاقتراح الذي لقي استجابة دولية واسعة يشكل خطوة بناءة وهامة في سبيل ايجاد الاداة العملية القادرة على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ، والتي عطلها دائما حق النقض الأمريكي المسخر ضد شعبنا وحقوقه وأهدافه ، ولخدمة سياسة الاستيطان والتوسع والعدوان الاسرائيلية .

اننا لعلنا ثقة بأن جمعيتكم الموقرة ، ستتبنى هذا الاقتراح أيضا في دورتها الحالية ، وان المجتمع الدولي ، سيدفع بعزيمة واصرار على وضعه موضع التنفيذ العملي تحقيقا لارادته الخيرة في تحقيق الأمن وسلام لجميع الشعوب في العالم ، بما فيها الشعب الفلسطيني ، الذي عانى وما زال يعاني من صنوف القهر والتشريد والارهاب . ولا شك أيضا أنكم ستتبنون برنامج العمل الذي صدر عن مؤتمر جنيف ، والذي يستهدف رفع بعض المعاناة عن شعبنا ، وتقديم مستلزمات الحياة والصمود والاستمرار له ، في وجه القوة الاسرائيلية الغاشمة المدعمة ماديا ومعنويا من الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك وصولا الى انجاز الحقوق الثابتة لهذا الشعب ، الذي يطمح بكل بساطة ، شأنه شأن بقية شعوب العالم ، أن يحيا مستقلا سيدا وحررا على أرض وطنه .

وفي هذا المجال أيضا ، فاني أود مجددا ، ومن على هذا المنبر أن أعلن باسم شعبنا الفلسطيني ، وباسم منظمة التحرير الفلسطينية ، عن شكرنا وامتناننا العميقين الى كل الدول والمنظمات والأفراد الذين شاركوا في المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين ، وساهموا في انجازه ، رغم الضغوط والحملات المعادية التي تعرض لها البعض . وكذلك نتوجه بالشكر والتقدير الى أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، ورئيسها الصديق السفير " ماسما ساري " كما لا بد من التنويه بالجهود القيمة للسيد " بيريز دي كويبار " الأمين العام للأمم المتحدة ، والسيدة الفاضلة " لوسيل ماير " أمين عام المؤتمر ، والتي ساهمت في تكليل أعماله بالنجاح . ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر مجددا لتلك الدول الشقيقة والصديقة ، الامارات العربية ، تنزانيا ، نيكاراغوا ، وماليزيا والتي استضافت المؤتمرات التحضيرية الاقليمية . أما حكومة سويسرا فتستحق شكرنا وتقديرنا لاستضافتها المؤتمر التحضيري على المستوى الأوروبي ، ثم لاستضافتها المؤتمر الدولي نفسه ، بروح من المسؤولية وحسن الاستقبال مما وفر له كل أسباب النجاح .

لقد تعمدت أن ابدأ كلمتي بالحديث عن الوسائل الكفيلة بايجاد الحل العادل لقضية فلسطين ، والذي ننشده جميعا ، تدليلا على رغبة شعبنا الأكيدة في تحقيق السلام العادل . ذلك أن شعب فلسطين ، شأنه شأن بقية شعوب العالم ، يرفض الحرب ، ولكنه يناضل من أجل الحق والعدل . ان شعبنا لا يقاتل من أجل القتال وانما من أجل السلام القائم على العدل . ولكن هناك فرقا بين السلام الذي ننشده والاستسلام الذي تحاول امريكا واسرائيل فرضه علينا . وقد تستطيع القوة الفاشمة كما حدث على مر العصور ، أن تفرض الاستسلام على شعب من الشعوب ، ولكن التاريخ علمنا أيضا ان ذلك كان يتم لفترة زمنية محددة ، كما انه لم يؤد أبدا الى اشاعة السلام في العالم ، بسبب استمرت الشعوب تناضل وتقاتل حتى حصلت على حريتها واستقلالها . ولو تعمدنا قليلا في اوضاع كل المناطق المتوترة في العالم ، لا دركنا سبب هذا التوتر . فامريكا واسرائيل وجنوب افريقيا ، وهي التي تمثل غطرسة القوة في عالمنا المعاصر ، القوة المنغلقة من عقابها ، والتي لا تقم وزنا للأمم المتحدة ولا لميثاقها وقراراتها ، تحاول أن تفرض هيمنتها وسيطرتها

على الشعوب في آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . وما حدث من غزو أمريكي لجزيرة " غرينادا " الصغيرة إنما يشكل استمراراً لقيام إسرائيل بغزو لبنان في العام الماضي ، ولقيام دولة جنوب أفريقيا العنصرية باحتلال ناميبيا ، وبالاعتداءات المسلحة والمتكررة على الدول المجاورة . وكما ترفض إسرائيل ودولة جنوب أفريقيا الاعتراف بحق تقرير المصير للشعوب التي تحتل أراضيها وتسيطر عليها ، انطلاقاً من ايدولوجية استعمارية استيطانية وعنصرية عدوانية تشير الاشمئزاز ، فإن أمريكا تتصرف في منطقة الشرق الأوسط وفي أمريكا الوسطى على أساس سياسة الهيمنة وفرض النفوذ ، ومن خلال التدخل العسكري المباشر ، دون أن تكون مستعدة لأخذ تطلعات ورغبات الشعوب بعين الاعتبار ، ودون أن تقيم أي وزن للمجتمع الدولي ، ضاربة عرض الحائط بالتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تشهدها مختلف بلدان هذه المناطق والناجمة عن السياسات الاستعمارية والامبريالية الأمريكية والأنظمة العميلة لها ، على مدى السنين الماضية تجاه شعوب العالم الثالث .

إن سياسة التدخل الامبريالي ، والتهديد بالقوة ، ضد غرينادا والسلفادور ونيكاراغوا وكوبا والتي تتبعها الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى ومنطقة الكاريبي ، إنما تشكل جزءاً لا يتجزأ من محمل السياسة الأمريكية في العالم أجمع ، بدءاً من زيادة سباق التسلح وحدة التوتر الدولي ، وزرع الصواريخ النووية ، وانتهاءً بدعم عمليات القتل الجماعي الاسرائيلي لآبناء الشعبين اللبناني والفلسطيني .

وفيما يتعلق بقضية فلسطين بالتحديد ، فقد وقفت الولايات المتحدة الأمريكية دوماً ودون أي استثناء ضد تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة في الحرية والاستقلال ، وساندت إسرائيل بلا حدود ، في سياستها العدوانية والتوسعية وأيديتها بكل أدوات الفتك والدمار الحديثة ، والتي تسببت في تشريد شعبنا وقتل أهلنا ومواطنينا في فلسطين وسيروت وفي صبرا وشاتيلا .

وفيما يتعلق بالوضع في منطقة الشرق الأوسط ، فإن أمريكا لم تقم بأي معنى حقيقي لإقامة السلام هناك ، وانصرفت كل الوقت للاستئثار بالمنطقة والعمل على ايجاد حلول

جزئية وهشة لم تغض أبدا الى السلام ، بل أدت الى اشعال مزيد من الحرائق والحروب والدمار . وما حدث ويحدث في لبنان الشقيق خير شاهد على ذلك . فقد شجعت الادارة الامريكية ، ووزيرها " هيغ " اسرائيل على مهاجمة لبنان واحتلال أراضيه ، تحت دعاوى وحجج زائفة ، أثبتت الأحداث بطلانها ، وعندما انبرت امريكا لقيادة ما سمي بعملية السلام في لبنان وانجزت ما عرف بالاتفاقية اللبنانية - الاسرائيلية ، والتي انتهكت سيادة لبنان ، انما كانت في الواقع تكافؤ الغزاة الاسرائيليين على عدوانهم ، وعلى ما ارتكبه من مجازر ومذابح فردية وجماعية . ورغم الوعود الامريكية المتكررة لتحقيق انسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان ، فانها لم تنفذ شيئا من ذلك ، بل أدت سياستها الى تشجيع اسرائيل على تجاهل قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) ، كما أدت الى اندلاع القتال على الاراضي اللبنانية ، مما يثبت مجددا أن ما جرى في لبنان لم يكن سببه الوجود الفلسطيني وانما الأطماع الاسرائيلية العدوانية والتوسعية التي تريد ضم الجنوب اللبناني ، كما ضمت القدس والجولان ، وكما تعد العدة لضم الضفة الغربية وقطاع غزة نهائيا بعد أن ضمتها واقميا وعلميا .

ان استعراضا بسيطا لمجمل المواقف الامريكية من جهود السلام في الشرق الأوسط يؤكد ما قلنا آنفا من أن الولايات المتحدة لم تكف بالتوصل من مسؤولياتها الدولية فحسب ، بل وعطت على عرقله وتعطيل كل الجهود الدولية الاخرى في هذا المجال .

فرغم القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والتي وافقت عليها الحكومات الامريكية نفسها ، والتي اعتبرت بناء المستوطنات في الأراضي المحتلة عملا غير شرعي وعقبة في طريق السلام ، فان امريكا لم تكف عن تزويد اسرائيل بالمساعدات المالية الضخمة التي تمكنها من اقامة المزيد من هذه المستوطنات على ارض وطننا . كما تعمل على منع صدور أى قرار من مجلس الأمن بازالتها كما فعلت مؤخرا عندما استخدم الوفد الامريكي حق النقض ضد قرار بهذا المعنى في شهر تموز/يوليه الماضي ، بحيث اصبح " النقض " هو القرار الامريكي الدائم في مجلس الأمن في كل ما يتعلق بالاعتداءات الاسرائيلية على شعبنا وأرضنا والتي تنتهك مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وحقوق الانسان .

ومرة أخرى ، عندما تصدى الرئيس " ريفان " لتقديم مشروعه للسلام في الشرق الأوسط ، من خلال مبادرته المعلنة في شهر أيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٢ ، فقد تجاهل متعمدا كل العناصر الأساسية للسلام والتي أجمع عليها المجتمع الدولي بمصادرة سابقة للحق الطبيعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ، كما تجاهل تماما وجود الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنات الاسرائيلية على الارض الفلسطينية . والأُنكى من ذلك ، ان الادارة الامريكية أقامت الدنيا وأقعدتها ضد منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي لا تعترف بها وترفض الحديث اليها ، بسبب موقفها من هذا المشروع الذي لا يليق الحقوق الثابتة والتطلعات المشروعة لشعبنا ، في حين انها صمتت صمتا مطبقا عن الموقف الاسرائيلي والذي رفض المشروع جملة وتفصيلا .

وعندما قدم الاتحاد السوفياتي مبادرته للسلام في الشرق الأوسط ، رحب بها مجلسنا الوطني ، والذي هو أعلى سلطة تشريعية في منظمة التحرير الفلسطينية ، تجاهلت امريكا الأمر تماما ، وأعلنت بكل غطرسة ، انه لا دور للاتحاد السوفياتي في عطية السلام ، مما يتنافى مع الحقائق الموضوعية والواقع الدولي ، كما لا يشير الى رغبة صادقة في البحث عن السلام . وهذا في الحقيقة ، يذكرنا بالموقف الامريكي عشية اتفاق فانس - غروميكو ، على قواعد لحل سياسي في منطقة الشرق الأوسط ، تضمنها البيان المشترك بينهما والصادر في تشرين الاول / اكتوبر من عام ١٩٧٧ والذي رحبت به أيضا منظمة التحرير الفلسطينية ، ولكن امريكا عادت وتنكرت له وألغت التزامها به بعد أيام قليلة من صدوره .

وعندما حاولت مصر وفرنسا ، خلال الغزو الاسرائيلي للبنان في العام الماضي ، تقديم مشروع للسلام في الشرق الأوسط الى مجلس الأمن ، وقفت امريكا بكل ثقلها ضد طرحه للمناقشة ، وهددت باستعمال الغيتو ضدّه لأنه يتضمن اعترافا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

وكما تعلمون جميعا ، وفي مسعى جاد من قبل الدول العربية ليجاد حل عادل للنزاع في منطقة الشرق الاوسط ، تبني مؤتمر القمة العربي في فاس في أيلول / سبتمبر من عام ١٩٨٢ ، مشروعا للسلام حظي بالاجماع العربي الكامل وافق عليه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الاخيرة في شباط / فبراير الماضي في مدينة الجزائر ، كما وافقت عليه دول عدم الانحياز ، والدول الافريقية والاسلامية ، وأيدته الدول الاشتراكية وبعض دول اوربا الغربية ، باعتباره يشكل أساسا صالحا لتحقيق السلام القائم على العدل في أرضنا ومنطقتنا ، ولكن هذا المشروع ، اصطدم مجددا بالرفض الامريكى الاسرائيلي .

وفي مقابل العقبات الكبيرة التي تضعها السياسة الامريكية أمام منظمة التحرير الفلسطينية ، وسياسة العداة المطلق لشعب فلسطين والتي تمارسها من خلال التنكر لحقوقه الوطنية الثابتة التي اعترفت بها كل شعوب العالم ، نلاحظ الحجم الهائل من المعونات العسكرية والاقتصادية ، الى جانب الدعم السياسي الذي تقدمه أمريكا لاسرائيل ، والذي بلغ ذروته في اتفاق التعاون الاستراتيجي الامريكى - الاسرائيلي الذي تم احيائه مجددا ، ليكون أداة في تهديد الشعوب العربية جمعا ، ووسيلة لدعم سياسة العدوان والتوسع الاسرائيلية ، بل وعاملا أساسيا في سياسة المجابهة وسباق التسلح التي تنتهجها الادارة الامريكية والتي تهدد أمن وسلام العالم بأفدح الاخطار .

وبناء على هذه التجربة المريرة مع السياسة الامريكية ، فقد بات شعبنا الفلسطيني ، وأمتنا العربية مقتنعين ، بما في ذلك اولئك الذين خدعتهم شعارات الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان التي تتشدد بها الولايات المتحدة بين الحين والآخر ، بأن امريكا واسرائيل لا تقبل منا سوى الاستسلام الكامل ، دون قيد أو شرط.

لكن شعبنا الذي تمرس في النضال ، والذي تحمل الظلم والتشريد والارهاب على مدى اكثر من ثلاثين عاما و قد م عشرات الالاف من الشهداء والضحايا ، يرفض الاستسلام ، بل ويزداد ، في كل يوم ، اصرارا على نيل حقوقه كاملة غير منقوصة . متمسكا بهويته الفلسطينية .

ذلك ، لان اسرائيل ، تريد الاستيلاء على فلسطين ، كل فلسطين ولكن بدون فلسطينيين .

وهي ، في سبيل ذلك ، تشن حملة اباداة كاملة ، ومنظمة ، ضد الشعب الفلسطيني ، لم تتوقف منذ عام ١٩٤٧ ، مستخدمة في ذلك شتى وسائل العنف والارهاب والقتل الجماعي ، كما حدث في مجزرتي دير ياسين في عام ١٩٤٨ ، وصبرا وشاتيلا في عام ١٩٨٢ . وقد مارست اسرائيل ، منذ اليوم الاول لقيامها سياسة قائمة على التمييز العنصري ضد أبناء شعبنا الفلسطيني ، الذين لم ينزحوا عن ارضهم واعتبرتهم مواطنين من الدرجة الثالثة ، وصادرت حقوقهم وارضهم وممتلكاتهم . ومنذ عام ١٩٦٧ ، وبعد ان احتلت اسرائيل كل ما تبقى من فلسطين ، واصلت نفس السياسة العنصرية التوسعية ، فصادرت الاراضي ، واقامت عليها المستوطنات ، وطردت المواطنين ، وهجرتهم قسرا ، واعتقلت الالاف منهم ، وهدمت بيوتهم ، وأغلقت جامعاتهم ومدارسهم ، ودنست مساجدهم وكنائسهم ، واعتدت على رؤساء بلدياتهم ، وسمحت بقيام عصابات فاشية مسلحة ، قتلت المواطنين الأبرياء في وضح النهار ، كما حدث في مدينة الخليل مؤخرا ، ولم تكتف اسرائيل بذلك بل لاحقت الفلسطينيين الى أماكن لجوئهم في لبنان ، فقتلتهم وقصفتهم بأحدث الاسلحة الامريكية ، مستعملة الاسلحة المحرمة دوليا ، وحجزت الآلاف منهم في معسكرات اعتقال جماعي ، كمعسكر " أنصار " السيء الصيت ، والذي يذكرنا جميعا بكل البشاعة والقبح الذي مارسته النازية في وقت مضى ضد اليهود أنفسهم .

لا أريد ان استطرد في هذا الموضوع ، لان هذه الممارسات التعسفية واللاانسانية أصبحت معروفة لدى العالم أجمع ، كما قامت الجمعية العامة نفسها سنويا ، بادانة الممارسات الاسرائيلية وانتهاك حقوق الانسان في الأراضي المحتلة ، دون ان يشكل ذلك رادعا لاسرائيل التي استهترت بكل القيم والشرائع السماوية والدينية ، معتمدة في ذلك على الدعم الامريكى الكامل ، وعلى سيطرتها على الكثير من وسائل الاعلام وعلى الصمت المتآمر أو العاجز من قبل البعض أحيانا . ونتيجة لهذه السياسة ، فقد بقي حوالي خمسة ملايين فلسطيني محرومين من أبسط الحقوق الانسانية ، يعيش اكثر من نصفهم مشردين في أقطار العالم ، وبعضهم كلاجئين في الدول العربية المجاورة ، في ظروف مادية واجتماعية بالغة الصعوبة والتعقيد ، أما الجزء الذى بقي في وطنه تحت الاحتلال الاسرائيلي فهو يعيش غربيا على أرضه ، محروما من أبسط الحقوق وعرضة للعسف والتنكيل ، كما أصبحت اسرائيل الان تسيطر سيطرة فعلية وشاملة على الجزء الاعظم من الاراضي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وعلى مصادر المياه ، كما تسعى لمصادرة أحلام وآمال شعبنا المناضل .

لقد تعرض الشعب الفلسطيني لمحنة انسانية لا نظير لها ، عانى الكثير من الالام والمآسى ، دون ان يفقد أمله وبصيرته ، دون ان تفتر عزمته ، ودون ان يفقد ايمانه بمبادئ الحق والعدل وبالضمير الانساني وبقدرة الخير في نهاية المطاف على الحاق الهزيمة بالظلم والطغيان ، وهو في نضاله الدؤوب والمبتواصل ، يستعمل حقه المشروع في الدفاع عن نفسه وبكل الوسائل التي أقرتها الأعراف والمواثيق الدولية والامم المتحدة نفسها .

ومما يثير المزيد من الأسى ، ان الحركة الصهيونية ذات الطبيعة العنصرية والعدوانية ، لم تلحق الأذى بالشعب الفلسطيني فحسب ، بل وباليهود أنفسهم ،

الذين وضعتهم في " جيتو " كبير ، اسمه " اسرائيل " ، عزلته عن القيم والمبادئ الانسانية وعن التراث الروحي الرحب لليهودية كديانة سماوية ، وأبست كل مواطنيها خوذا وحملتهم مدافع ليقتلوا ويدمروا ويزرعوا الحقد والغضب في كل مكان .
وبعد أقل من أربعين عاما على قيام دولة اسرائيل على أشلاء الشعب الفلسطيني ، وبعد حروب عدوانية متعددة ، خاضها الجنرالات النازيون الجدد ضدنا ، أصبح المجتمع الاسرائيلي ، نتيجة لهذه السياسة العدوانية ، مجتمعاً ممزقاً ، يعاني من الافلاس الايديولوجي والاقتصادي ، ومن التناقض الاجتماعي والطبقية والعرقية ، ومن العزلة الدولية وفقدان السلام الداخلي .
ولذلك ، فقد أصبح سقوط بيغن وشارون أمراً محتوماً ، بعد ان فشلت مدافعهم ومجازرهم في القضاء على الشعب الفلسطيني وعلى منظمة التحرير الفلسطينية كما لم يستطع " شامير " ، قاتل الكونت برنادوت ان ينقذ ما تبقى من أحلام الاستيطان والسيطرة والتوسع .

ولعل ما يبشر ببعض الخير ، في وسط هذا الظلام الشامل والعمى الذي يقود سياسة اسرائيل ، اننا أصبحنا نرى بداية لوعي متزايد بين اليهود الاسرائيليين أنفسهم بخطورة استمرار هذه السياسة العدوانية والعنصرية ، التي لا تهتدد الفلسطينيون فقط بل واسرائيل ذاتها التي تحولت الى دولة فاشية ، يسيطر عليها نفر من الارهابيين ومن المتطرفين المتعصبين ، الذين مازالوا يعيشون خارج اطار حركة التاريخ المتجدد والذين كما يبدو ، لم يتعلموا شيئاً من شقا وتضحيات ملايين اليهود الذين عانوا على مدى أجيال عديدة من ايديولوجيات ونظم فاشية وعرقية مشابهة رفعت نفس الشعارات والمقولات التي يرفعها زعماء اسرائيل اليوم ، مثل مقولات الحقوق التاريخية والالهية ، والنقاء العنصري ، والتفوق الحضاري ، والمجال الحيوي وسياسة فرض الوقائع بقوة السلاح الغاشمة .

أراني مضطرا ، والألم يعصرني ، ان اتحدث اليكم عن الاحداث الاليمية
والمؤسفة التي عصفت بالشمال اللبناني ، والتي وقع ضحيتها الالاف من أبناء الشعبين
الفلسطيني واللبناني .

لن أدخل في التفاصيل ، التي أصبحت معروفة لديكم ، سيما وان عالمنا
صغير رغم اتساعه حيث ان تكنولوجيا الاعلام قد وضعت الاحداث في متناول كل يد .
ان ما حصل هناك وما يحصل الان فاجع ومؤسف وشعبنا الفلسطيني لم يكن
بحاجة الى معاناة جديدة تحمله المزيد من الضحايا ومن الالام .

نحن لا ننكر أبدا ان لدينا بعض الاشكالات الداخلية ، والتي هي طبيعية
ومنطقية ، عرفتها كل الثورات وكل المجتمعات ، وفي مثل حالتنا ونحزن نعيش مشكلة
من أعقد مشاكل العصر ، هي قضية فلسطين ، فمن الطبيعي ان تكون هناك آراء
واجتهادات متغايرة ولاشك ان هذه المشاكل قد ازدادت تعقيدا نتيجة لمشاعر
الاحباط واليأس التي تولدت لدى البعض من أبناء شعبنا ، بسبب طول المعاناة
وقسوة الاحداث والمآسي التي لحقت بنا نتيجة السياسة الاسرائيلية والامريكية العدوانية ،
كما ان مشاعر الاحباط هذه مرشحة للتفاقم اذا بقيت قضية فلسطين دون حل على المدى
القريب ، ولكن ، ورغم كل هذا ، فنحن مقتنعون بانه ما كان لهذه الاحداث ان تأخذ
هذا الشكل الفاجع لولا التدخل الخارجي ، ولاستطعنا كفلسطينيين ان نجد حلا
لمشاكلنا من خلال الحوار الديمقراطي . ولكن ، ورغم كل ذلك ، فلو نظرنا الى
أبعد من مجرد الوقائع والاحداث فسرى الحقيقة ساطعة بكل جلاء .

فالشعب الفلسطيني ، المناضل والمجرب ، اختار قيادته ، ضمن الأطر الشرعية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، واختار طريقه ، كما حددته قرارات المجلس الوطني الفلسطيني ، ولن يقبل أبدا بالتنازل عن حقه في رسم مستقبله بحرية ودون تبعية أو تدخل خارجي .

وقد اثبتت الأحداث ، رغم قسوتها التي تصل الى حد الفجيرة ، أن شعبنا الفلسطيني في كل مكان ، في المنافي والمخيمات ، وفي الأرض المحتلة ، في الضفة الغربية وقطاع غزة ، وفي مدينة القدس ، يقف دون تردد الى جانب منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها الشرعية برئاسة الأخ ياسر عرفات ، التي انتخبها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الأخيرة في الجزائر . اننا ، في هذه المحنة ، والتي اغتنمها القوى المعادية للتشهير بالثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية ، نعز على جراحنا ونشعر بالاعتزاز ، لهذا الالتفاف الجماهيري الفلسطيني الواسع والمطلق حول منظمة التحرير الفلسطينية ، كما نشعر بالامتنان لكل الدول الصديقة ، الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز ، ونخص بالذكر الاتحاد السوفياتي وألمانيا الديمقراطية وكوبا والهند ، ولدول أخرى مثل فرنسا واليونان ، ولدول العربية الشقيقة التي بذلت جهودا مشكورة لوقف النزيف .

وما يعزينا عن هذه الفاجعة ، ان صورة منظمة التحرير ، لم تهتز ابدا

لا على الصعيد الفلسطيني ولا على الصعيد الدولي .

لقد ادرك الجميع عمق الانتماء الفلسطيني لمنظمة التحرير وأثبتت الأحداث أهمية وفاعلية منظمة التحرير الفلسطينية في الحياة الدولية ، أهمية وجودها واستمرارها كعنصر ايجابي ، لا بديل عنه ، يفني كل جهود السلام العادل ، ليعتبارها الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين فحسب ، وانما وطن في المنفى لكامل الفلسطينيين الذين يطمحون ويناضلون كي يعودوا في وقت قريب الى وطن حر وولة مستقلة على أرض فلسطين .

لقد أشرت في بداية كلمتي اليوم ، وفي مرات سابقة ، الى أن " قضية فلسطين " قد تزامنت مع قيام منظمة الأمم المتحدة نفسها ، وانها لم تزل بندا دائما على جدول أعمالها

منذ عام ١٩٤٧ حتى يومنا هذا .

ولو نظرنا الى الجانب السلبي في الأمر ، لقلنا ان المنظمة الدولية عاجزة عن فرض وتنفيذ قراراتها ، عاجزة عن تحقيق أهدافها ، عاجزة عن الوفاء بالوعد والتطلعات التي علقها عليها شعوب العالم .

ولكننا نود أن ننظر الى الأمر من ناحية ايجابية ، لأن هذا الوقت الوفير الذي كرسته الأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين ، بصورة لم تحظ بها أية قضية أخرى ، انما يعكس في رأينا بصورة قاطعة مدى قلق واهتمام الأسرة الدولية بوضع حد للظلم والعدوان اللذين تعرض لهما الشعب العربي الفلسطيني ، وما زال ، كما يعكس اهتمام المجتمع الدولي بالوضع في منطقة الشرق الأوسط والذي تشكل " قضية فلسطين " جوهر الصراع فيه ، باعتباره وضعاً خطيراً يهدد أمن وسلام العالم أجمع . ان هذا الجهد ، وهذا الاصرار من قبل المجتمع الدولي والأمم المتحدة يستحقان كل التقدير والاهتمام .

والإضافة الى ذلك ، فان ابقاء " قضية فلسطين " بنداً مفتوحاً على جدول أعمال الأمم المتحدة طوال هذا الوقت ، رغم عطيات التعطيل التي تعرض لها مجلس الأمن الدولي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية ، والتي شلّت فعاليته في هذا المجال ، انما يحتمل معنى ايجابياً كبيراً ، فالمجتمع الدولي ينزع لتحقيق العدالة ، ويرفض الحقائق القائمة على القوة والعدوان ، كما يرفض محاولات فرض ارادة منفردة على منظمنا الأمية . ان مسؤولية المجتمع الدولي ، والذي عبّر بها عن نفسه ، بأشكال متعددة في اطار منظمة الأمم المتحدة ، هي مسؤولية ثابتة وسلم بها في كافة الأمور المتعلقة بتحرير الشعوب وتطبيق حق تقرير المصير ، والذي يشكل الركيزة الأساسية للنظام الدولي السياسي ، المتمثل في ميثاق الأمم المتحدة بعبادته وأهدافه .

ان شعبنا ، يتطلع الى منظمنا الدولية ، يأمل من الجمعية العامة ومجلس الأمن اتخاذ وسائل عطية لوضع حد للعدوان ، من خلال فرض العقوبات الرادعة التي نص عليها الميثاق ، وأن لا نكتفي بمجرد الادانة والتنديد .

كما أن شعبنا الفلسطيني ، رغم الصعوبات والعقبات ، سيستمر في نضاله ، مهما

كانت التضحيات مدعوما بهذه الارادة الخيرة للمجتمع الدولي ، ومساندة كل الدول الصديقة ، في المنظومة الاشتراكية والدول الاسلامية ودول حركة عدم الانحياز وفي افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، وكل القوى الشريفة على امتداد العالم بأسره ، والتي وقفت الى جانب شعبنا ونضاله .

اننا أيضا نتوجه بالتقدير لتلك الدول في أوروبا الغربية التي ساندت نضالنا فسي سبيل حقوقنا الثابتة والمشروعة ، ندعو تلك الدول التي لا زالت محجمة أو مترددة ، التي تطوير مواقفها انطلاقا من المصالح المشتركة ، والأمن المشترك الذي يربط أوروبا الغربية بمنطقة الشرق الأوسط ، انطلاقا من تلك المثل والعبادع الشريفة ، في الحرية والاستقلال والتي ناغلت كل شعوبنا ولا زالت تناغل من أجلها ، والتي تشكل تراثا مشتركا للانسانية جمعاء . ان الحفاظ على هذا التراث ، وهذه القيم والعبادع لن يتأتى الا بتمكين الشعوب ، كل الشعوب ، من التمتع بحريتها وسيادتها واستقلالها ، ووضع حد نهائي لكل اشكال الاستعمار ، والاستغلال والصهيونية العنصرية وكل أشكال القهر والاستبداد .

السيد الصباغ (البحرين) : ان المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي انعقد في جنيف ما بين ٢٩ آب/أغسطس الى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ هو بلا شك علامة بارزة في صلحة القضية الفلسطينية العادلة . قام هذا المؤتمر بدراسة مختلف الأساليب والطرق لبراز الحقوق الفلسطينية المشروعة من خلال ما قدمه من اقتراحات ودراسات جادة وعلمية .

ولعل الوثيقة " مبادرات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين " (A/CONF.114/10) بتاريخ ٥ تموز/يوليه ١٩٨٣ وكذلك الوثيقة " منشأ المشكلة الفلسطينية وتطورها " تشيكلان الوثيقتين الأساسيتين للمؤتمر . واننا ان نشيد هنا بجهود هذا المؤتمر الايجابية لندعو بعض الدول ذات العلاقة المباشرة بقضية فلسطين والتي لم تشارك فيه أن تتحمل مسؤوليتها كاملة تجاه هذه القضية .

ومن المفارقات أن المؤتمر الصهيوني الأول قد انعقد في بازل بسويسرا عام ١٨٩٧

وأصدر قرارا باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين . وجاء وعد بلفور في تشرين الثاني /
نوفمبر ١٩١٧ حيث أصدر اعلانه المعروف والذي تضمن منح اليهود وطنا قوميا . ثم استبدل
بالوطن القومي انشاء دولة يهودية . وهكذا اصبحت فلسطين وطنا سياسيا يضم شتات
اليهود من مختلف انحاء العالم . ومن ثم فقد أنكرت اسرائيل حقوق الديانات والقوميات
الآخري .

وقد فشلت السلطات البريطانية المنتدبة حين ذاك في ايجاد الحل السلمى العادل وسط ظروف سياسية معقدة ومتشابكة وكان أن دعت بالقضية الفلسطينية الى الأمم المتحدة الحديثة التأسيس ، وذلك تجنباً للارهاب الصهيوني المتصاعد في فلسطين ضد الوجود البريطاني ، والذي كان يقوده مناحم بيغن . ونجح الصهاينة في خطوة أخرى فيما بعد في تعبئة الرأي العام الامريكى ، وكسبوا تأييد أعضاء الكونغرس الامريكى ووزارة الخارجية والبيت الأبيض . وكان أن قدمت الحكومة الامريكى خطة على اساس مشروع وضعته لجنة خاصة تابعة للأمم المتحدة تدعو الى تقسيم فلسطين بين دولتين ، عربية وأخرى يهودية . ولن أتطرق الى بقية التفاصيل بل والأساليب والضغوط التي مارسها اليهود النافذون على الرئيس هارى ترومان لاقتناعه بالتقسيم . وهكذا فاز قرار التقسيم غير العادل أو المشروع بثلاثي الاصوات في الجمعية العامة والتي مع الأسف لم تأخذ برأى السكان العرب الفلسطينيين لكي يقرروا مصيرهم بأنفسهم .

ونحن اليوم نطالب الجمعية العامة باتخاذ موقف اكثر قوة وحزمًا ، وذلك باقرار حقوق الشعب الفلسطيني وانشاء دولته وتصحيح الظلم الذى وقع على كاهل هذا الشعب العظيم .

وقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن مئات القرارات . وارتبطت منظمة الأمم المتحدة منذ قيامها بقضية فلسطين ارتباطاً واضحاً حيث استولت على القسط الأكبر من مناقشاتها وقراراتها .

والمجتمع الدولي اليوم يطالب بضرورة الالتزام بهذه القرارات ، وهذا من شأنه أن يعود على المنظمة الدولية وعلى السلم والأمن الدوليين بالنفع الكبير . ان القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) قد جردت اسرائيل من مضمونها وقد استبعدت اسرائيل أى حل عملي للقضية الفلسطينية يهدف الى انشاء دولة فلسطينية مستقلة تكون القدس العربية عاصمة لها .

وقامت بتفريغ الضفة الغربية من سكانها واستمرت في بناء المستعمرات ومصائد الأراضى وتهديم البيوت والتنكيل برؤساء البلدات وأقفلت الجامعات وغيّرت معالم الأراضى

العربية المحتلة . لقد اصبحنا الاراضي العربية سجنا كبيرا ضاق بسكانه بالاضافة الى سجون اسرائيل نفسها ، التي أصبحت اكثر ارهابا ووحشية . لقد فقد الانسان الفلسطيني أرضه وماءه وحرية وصادرت اسرائيل مقومات وجوده وذلك بسبب الممارسات الاسرائيلية غير الانسانية ، الا انها فشلت في قتل ارادته التي بقيت قوية صامدة .

لقد طارت اسرائيل أحرار فلسطين ومفكرها في شتى أنحاء العالم واغتالته مخابراتها العديد من المناضلين الفلسطينيين أمثال كمال ناصر ومحمد يوسف النجار وكمال عدوان وغانم كنفاني في بيروت في بداية السبعينات وهي ماضية في منهجها الاجرامي هذا .

وتستمر اسرائيل اليوم في طمس والغاء الهوية الوطنية للفلسطينيين وانكار حقوقهم الثابتة . ستعينة بالتصفيّة الارهابية في تحقيق ذلك .

وقد اعتقلت اسرائيل ١٦٦ من موظفي الامم المتحدة عند احتلالها للبنان ولا يزال معظمهم في سجون اسرائيل . وقد تجاهلت سلامة موظفي الامم المتحدة . وان شهادة الطبيين النرويجيين ستانير بيرجي وايفين ميلر تدل على ان السلوك الوحشي للقوات الاسرائيلية ازاء اللاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين في جنوب لبنان قد فاق كل تصور . وقد تحدثا عن اعتقالهما من قبل السلطات الاسرائيلية وعن المعاملة غير الانسانية للسجونيين . وقد ورد كل هذا في الوثيقة A/37/705-S/15513 المؤرخة في ٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ .

ان غياب الرادع الدولي قد جعل اسرائيل تتماهى في عدوانها وتنكل بالشعب الفلسطيني الأعزل من السلاح . لقد استغلت الوضع المتفجر في الشرق الأوسط فراحست تبرر سياستها العدوانية هذه . وسعت الى تقويض الارادة الدولية الجماعية وتحويلها اهتمام المجتمع الدولي عن قضية فلسطين وهي أساس النزاع في هذه المنطقة .

ان سياسة اسرائيل في المنطقة قد أفضت الى تصاعد التوتر واستمرار القلاقل . وان سياسة القوة وغرور التفوق لن تبقى الى الأبد . وان هناك أكثر من أربعة ملايين فلسطيني يتطلعون الى العودة الى وطنهم عبر معاناة شاقة .

وانه لا بد من حل فوري للمشكلة الفلسطينية وذلك في اطار تسوية شاملة لقضية فلسطين وهي بلا شك لب قضية الشرق الأوسط بدلا من الحلول الجزئية والتي نجحت نسي زيادة الخلافات وتوسيعها بين الدول العربية وإضعاف مقاومتها للاحتلال الاسرائيلي . ان العبادات السلمية تحتاج الى ارادة قوية لا بد من توفرها لمختلف الأطراف ولا سيما لدى اسرائيل التي يجب ان تعترف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير . وعندئذ تقوم جسور الثقة والتفاهم بين العرب واليهود ، وتكرس الارادة الحقيقية للتعايش، وان هذا من شأنه ان يؤدي الى الخروج من دوامة العنف والموت الذي أصبح قدر هذا الشعب وقدر هذه المنطقة .

ان اسرائيل اليوم في رأى كثير من المعاهد العسكرية الموثوقة دولة عسكرية قوية، وان الاستعمار الجديد هو الاستعمار الاسرائيلي في هذه المنطقة . هذا ما ذكرته صحيفة "اكونست" . لذلك على امريكا ألا تزود اسرائيل بالأسلحة المتطورة الفتاكة لأن هذا سيساعد على إدامة احتلالها للأراضي العربية المحتلة .

انني متفائل بأن التاريخ هو حركة الشعوب الطامحة الى العدل والسلام والمحبة، وليس قرارات الحكام العنصريين في تل أبيب . واننا سوف نكسب أرضا على ساحة الجمعية العامة ، يوما بعد يوم ضد الصهيونية وارهابها وأباطيلها وتفهم اكبر لعدالة القضية الفلسطينية . وان مداولات هذه القضية ومناقشاتها في الامم المتحدة هي عملية ايجابية مشرة .

ولا بد من أن تسترد الامم المتحدة هويتها التي أخذت في التزعزع ، وأن يقوم مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته كاملة . واننا نحيي الامين العام لهذه المنظمة الدولية على مبادراته وجهوده لتحقيق حل عادل وشامل لهذه المشكلة . وقد وجه انتباه المجتمع الدولي الى خطورة هذه القضية وضرورة التوصل الى حل عادل وشامل لها . وكما أشار في تقريره السنوي العام الى ان الخطوة

الأساسية الأولى نحو تعزيز الامم المتحدة ستكون الالتزام بالميثاق من جميع الحكومات .
وانه لا بد من حل مشكلة اللاجئين ولا سيما اسبابها السياسية الجذرية .
وانني واثق ان الشعب الفلسطيني سيبقى صامدا وقويا رغم كل المحاولات والمؤامرات
التي ترمي اليه قتل ارادته . كما ان دعائه السياسية المتمثلة في كيان منظمة التحرير
الفلسطينية ستبقى صرحا سياسيا لهذا الشعب .

السيد سحنون (الجزائر) : لقد مضت عشر سنوات منذ قررت الجمعية العامة أن تهتك حجاب الصمت المذنب الذي كانت ملتزمة به ازاء المأساة الفلسطينية ، وان ترتفع بنفسها الى مستوى مسؤولياتها حيث أعلنت لأول مرة اقرار الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وأن تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا لهذا الشعب ، وأن تجعل من القضية الفلسطينية المحور الرئيسي لتسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

ومنذ هذه العودة التاريخية الى الشرعية والمشروعية ، ما فتئت الجمعية العامة تؤكد وتعيد التأكيد ، سواء في اجتماعاتها العادية أو أثناء دوراتها الاستثنائية ، على تسكها الشديد بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة .

لقد كان الأمل بعد هذا أن يفتح أمام الشعب الفلسطيني الطريق الذي يسمح باسترجاع وطنه وحرية ، ولكننا على عكس ذلك ، نشاهد بعجز تام تقاوم الوضع واجتياح العنف في هذه الأرض التي عانت الكثير من ويلات الحرب والغرب والاستعمار .

وهكذا نشاهد أن احتلال الأراضي العربية من طرف القوات الاسرائيلية يستمر الى حد الآن دون التعرض لأى جزاء أو عقاب .

ان القادة الاسرائيليين الذين قاموا بضم القدس والجولان السوري بعمل من اعمال القرصنة القانونية التي لم يسبق لها مثيل يواصلون باستخدام الارهاب واستعمال مختلف أنواع الحيل والاحتجاج استيلاءهم على الأراضي والموارد العربية ، وتنفيذ مخططات انشاء مستعمرات الاستيطان ضارين عرض الحائط بكل قرارات مجلس الأمن ، وبكل الادانات المتكررة من المجتمع الدولي .

وانه لمن الواضح أن الهدف المقصود والغاية المنطقية لهذه السياسة غير الشرعية ، ولهذا الاستعمار هو قطعا وبكل تأكيد ضم الأراضي العربية المحتلة ضما نهائيا وتهويدها تهويدا كليا .

ألم يعلن اخيرا المسؤول عن الدبلوماسية الاسرائيلية في صحيفة " جيروزاليم بوست " أن :

" اسرائيل لم تستول على الأراضي التي تملكها شرعياً ، ولكنها حررتها من البلدان التي استولت عليها في عام ١٩٤٨ . نحن لم نضم هذه الأراضي ولن نضمها . انها جزء من " ارتز " اسرائيل ، ولا يضم العراء أرضا هي جزء من بلده " .

ان تعنت اسرائيل في مواصلة احتلال الأراضي الفلسطينية والعربية يرمي في الواقع الى تصفية الشعب الفلسطيني كما يشهد على ذلك القمع الوحشي الذي يتعرض له هذا الشعب في فلسطين المحتلة والأراضي العربية المحتلة .

لقد شهد تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالممارسات الاسرائيلية أن السكان العرب في الأراضي المحتلة يخضعون لنظام ارهابي حقيقي ، وان حقوقهم وحررياتهم تدارس بالأقدام ، وان ممتلكاتهم وأراضيهم تصادر لأوهن الأسباب ، وحياتهم تتعرض يوميا لكل الأخطار .

وتجدر الاشارة الى أن الوضع المتسم بالعنف وعدم الأمن الذي يسود حاليا في المنطقة ليس ناتجا عن قوات الاحتلال الاسرائيلية فقط بل وأيضا عن المستوطنين المسلحين الذين لا يخضعون لأية سلطة سوى السلطة المركزية الارهابية والعنصرية .

وبفضل هذا الاطمئنان المطلق بعدم التعرض لأي اجراء عقابي الذي يتمتعون به يضاعف هؤلاء المستوطنون وحلفاؤهم ، الذين أقاموا أنفسهم حراسا للنظام الاسرائيلي ، أعمال العنف والعدوان ضد سكان مدينتي أريئيل ليس لهم ملجأ يلجأون اليه للنجاة من الاضطهاد الأعمى الذي يتعرضون له سوى الهروب والتشرد .

ان المذابح الوحشية في صبرا وشاتيلا التي أعقبت غزو لبنان تندرج في تلك السياسة التي تستهدف إبادة الشعب الفلسطيني ولو في المخيمات التي لجأ اليها .
والواقع أن خطر استمرار أعمال القمع والاضطهاد سيظل قائما ، لأنه من الواضح أن الاستعمار الصهيوني يرفض رفضا باتا الانسحاب من جنوبي لبنان ويصر على القضاء على الشعب الفلسطيني وعلى مقاومته .

إذا كانت جميع المحاولات بنية تسوية مشكلة الشرق الأوسط قد وقفت دون الوصول إلى غايتها ، فالسبب في ذلك هو أنها تناست العنصر الرئيسي للمشكلة الا وهو الواقع الوطني الفلسطيني .

لقد سنحت الفرصة للجمعية العامة أن تبدي رأيها فعلا في هذه المحاولات الجزئية وقررت عدم قبولها لأن السلم في الشرق الأوسط لا بد أن يكون شاملا . ونود أن نذكر هنا بأن أى عملية تهدف إلى اقرار السلم في الشرق الأوسط تتجاهل الواقع الفلسطيني ببعده الوطني ومطالبه الثلاث : العودة ، وتقرير المصير ، والاستقلال ، وأى عملية تتم دون مشاركة الشعب الفلسطيني ودون ممثله الشرعي الوحيد منظمة التحرير الفلسطينية ، لا يمكن ان تنتهي إلى حل عادل ودائم ، وسوف تؤول بالتالي إلى الفشل . وهذا ما جاء به مؤتمر جنيف الأخير حول القضية الفلسطينية الذي أكد من جديد عن حق وصواب حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، ولا سيما حقه في انشاء دولة ذات سيادة ومستقلة ، وذكر أيضا بالمسؤولية المناطة بالأمم المتحدة . واننا في هذا الصدد ننتظر ونطالب أن يقوم مجلس الأمن بالمسؤوليات المناطة به بمقتضى الميثاق وخاصة مسؤولياته في تنفيذ كل قراراته وقرارات الجمعية العامة ، كما ناشده مؤتمر جنيف نفسه والرأى العام الدولي . أما الجزائر ، فيما يخصها ، فهي مصممة على القيام بمسؤولياتها ، وعلى تقديم تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني ولمقاومته التي يجب الحفاظ على وحدتها واستقلالها وحرية عملها لأنها هي وحدها أوكد ضمان لانتصار الثورة الفلسطينية* .

* تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة جونز (ليبريا) .

السيد مونولا توس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلبت الكلمة لكي أعرب عن وجهة نظر الدول العشر في الاتحاد الاقتصادي الأوربي بشأن البند المعروض علينا .

مرة أخرى تجرى مناقشاتنا في هذا العام في ظل تقلبات مستمرة وتطورات خطيرة في الشرق الأوسط . واحد من النتائج المؤسفة للأحداث في لبنان ، هو أنها جعلت التقدم صوب تسوية أوسع نطاقا لمشكلة الشرق الأوسط أكثر صعوبة . وتشعر الدول العشر بالقلق العميق إزاء الأعمال العدائية التي تجرى في شمال لبنان في الوقت الحاضر وخاصة ما يجري في طرابلس وحولها ، والتي تسبب معاناة لا تحتمل وخسائر فادحة في الأرواح ، وخاصة للسكان المدنيين في المنطقة من الفلسطينيين واللبنانيين . وتذكر الدول العشر ببينائها الصادر في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر المتعلق بهذا الموضوع ، وتحث الأطراف المعنية على أن تستجيب لنداء مجلس الأمن الصادر في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر بأن تتوقف فوراً عن الأعمال العدائية ، وأن تسوى خلافاتها بالوسائل السلمية فحسب ، وأن تمتنع عن التهديد باستخدام القوة . وقد جعل تجدد أعمال العنف من الضروري أكثر من ذي قبل البحث العاجل عن حل قائم على التفاوض لمشاكل المنطقة . وأصبحت الحاجة الى إيجاد تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي أكثر إلحاحاً الآن عن أي وقت مضى .

وتواصل الدول العشر ادراكها الواعي بأن مشكلة فلسطين هي مفتاح السلم والأمن في الشرق الأوسط في المستقبل . وهي تؤمن بشكل ثابت بأن الحل العادل لهذه المشكلة عنصر جوهري لاية تسوية شاملة للنزاع العربي الاسرائيلي . وتلتزم الدول العشر التزاماً أساسياً لا يتزعزع بحق اسرائيل في الوجود في سلام وأمن . وهي تؤكد ، بالمثل ، أنه لا يمكن قيام سلام حقيقي واستقرار في المنطقة ما لم يتم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . ويبقى حق تقرير المصير لذلك الشعب مع كل ما يترتب عليه ، بصفة خاصة ، هو القضية الأساسية التي ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في اطار تسوية

شاملة وعادلة ودائمة للنزاع . وهكذا ينبغي أن يكون جوهر هذه التسوية المصالحة بين دولة إسرائيل والشعب الفلسطيني حتى يمكن أن تتعايش هاتان الحقيقتان معا في سلم وأمن . ويعتبر مناخ الثقة والتفاهم عنصرا هاما في مجال السعي من أجل تسوية سلمية شاملة . وتعتقد الدول العشر أن هذا المناخ لا يمكن تحقيقه الا عندما تتخذ الأطراف المعنية خطوات ايجابية لتحقيق هذا الهدف عن طريق انهاء أعمال العنف وابداء الاستعداد للحل التوفيقى .

وقد أكدت الدول العشر مرارا اقتناعها بأن إسرائيل لن تحصل على الأمن الذى يحق لها عن طريق استخدام القوة أو بانشاء ما يسمى بالأمر الواقع . وتعتقد الدول العشر فضلا عن ذلك أن بوسع إسرائيل أن تجد ذلك الأمن بتطبيق مبادئ التسوية القائمة على التفاوض ولا سيما بتحقيق الآمال المشروعة للشعب الفلسطيني . وتواصل الدول العشر الاعتقاد بأنه ليس من الحكمة أو العدل بالنسبة لإسرائيل أن تنكر على شعب آخر الحق الذى تطالب به لنفسها . وترغب الدول العشر في أن ترى الشعب الفلسطيني في موقف يمكنه من مواصلة السعي لتحقيق مطالبه بالوسائل السياسية ، وترغب في أن يأخذ تحقيق هذا الهدف في الاعتبار الحاجة الى الاعتراف بوجود وأمن الجميع .

ان الدول العشر مقتنعة بأن المفاوضات هي الطريق الى حل المشكلة وأن على الأطراف المعنية مباشرة أن تتفاوض للوصول الى تسوية دائمة . وينبغي أن تشمل هذه المفاوضات جميع الأطراف المعنية بما فيها الشعب الفلسطيني ، ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد أبدت الدول العشر استعدادها وعزمها على العمل بطريقة ملموسة صوب تحقيق هذا الحل . وقد وضح موقفها في اعلان البندقية الصادر في ١٣ تموز/يوليه عام ١٩٨٠ ، وفي البيانات اللاحقة المتعلقة بالقضية ، ولا سيما في بياني الدول العشر في بروكسل في ٢٩ حزيران/يونيه ، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ . وستواصل الدول العشر نشاطها للنهوض بالتسوية السلمية . وهي تحافظ على اتصالاتها مع جميع الأطراف المعنية وتوسعها للمساعدة في تحسين الظروف لاجراء مثل هذه المفاوضات .

ومن طرق السلام ما ورد في مبادرة الرئيس ريغان في أول أيلول/سبتمبر ١٩٨٢ ، والاستعداد العربي لها الذي تجلّى في اجتماع قمة فاس . وتناشد الدول العشر جميع الأطراف في النزاع أن تنطلق من الاستعداد للسلام الذي أعربت عنه جميعا الى الاعتراف المتبادل كشركاء في مفاوضات حقيقية تجرى على أساس قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وتذكر الدول العشر في هذا الاطار بالمبادرة الفرنسية المصرية التي قدمت الى مجلس الأمن .

لقد أوضحت الدول العشر مرارا المبادئ التي تؤسس عليها موقفها فيما يتعلق بالأراضي العربية التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ ، لاسيما مبدأ عدم جواز الحصول على الأراضي عن طريق الحرب . وتؤكد الدول العشر من جديد أن أحكام معاهدة لاهاي لعام ١٩٠٧ (رابعا) ومعاهدة جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تسرى على هذه الأراضي ، وذلك حتى يتم انهاء احتلال اسرائيل للأراضي التي ظلت في حوزتها منذ عام ١٩٦٧ ، في اطار تسوية شاملة وعادلة ودائمة . وتشعر الدول العشر بالقلق لأن السياسات الاسرائيلية في المنطقة قد أدت الى تصاعد التوتر وزيادة الاضطراب المستمر - وتنظر الدول العشر بقلق عميق ومتزايد الى السياسات الاسرائيلية بشأن المستوطنات وتؤكد من جديد موقفها بأن هذه المستوطنات في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكذلك أي تغيير في وضع هذه الأراضي وتكوينها الديموغرافي أمر غير شرعي بمقتضى القانون الدولي ويمثل عقبات متزايدة على طريق جهود السلام . ويمكن لاستمرار هذه السياسة أن يهدم الأساس الضروري للحوار والثقة وهما من الضرورات الرئيسية لأي تفاوض بناءً يهدف الى الوصول الى تسوية شاملة . وتكرر الدول العشر أيضا من جديد ، أن سياسة اسرائيل فيما يختص بالقدس الشرقية ومرفعات الجولان تخالف القانون الدولي وهي لذلك غير سليمة من وجهة نظرها ، فضلا عن ذلك ، أكدت الدول العشر من جديد في حزيران/يونيه ١٩٨٣ في شتوتجارت قلقها الخطير ازاء محنة السكان الفلسطينيين المدنيين وأعربت عن أملها بأن يسمح للمنظمات الدولية ذات الصلة بمساعدة هؤلاء دون عائق .

لقد قامت الدول العشر بدراسة متأنية لتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/38/458 ، وهي تأخذ علما بتقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . كما أن آراء الدول العشر وتحفظاتها فيما يتعلق باللجنة معروفة تماما للجميع . وفي الوقت نفسه فإن الدول العشر تقدر إشارة اللجنة الى جهودها في تقريرها . وقد لاحظت الدول العشر أيضا ، برغم تحفظاتها ، الوثائق الختامية للمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين .

وقبل أن أختتم كلمتي ، أود أن أؤكد من جديد تأييد الدول العشر للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . كما أن الاعتراف بهذه الحقوق يبقى أحد المبادئ الأساسية التي أشرت اليها . وترى الدول العشر أن هذه المبادئ يجب أن تشكل الأساس في السعي من أجل تسوية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط .

رفعت الجلسة الساعة ١٥ / ١٧